

WIPO/ACE/18/25

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 أبريل 2026

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

مكافحة القرصنة الرقمية: الإنفاذ الاستراتيجي من خلال حجب DNS/IP وأدوات OSINT

مساهمة أعدها السيد أندريوس كاتيناس، رئيس قسم الإشراف، لجنة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا، فيلينيوس، ليتوانيا \*

### ملخص

تصف هذه المساهمة نموذج الإنفاذ الذي اعتمدته لجنة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا لمكافحة انتهاك حق المؤلف عبر الإنترنت، وهو نموذج يجمع بين حجب نظام أسماء الحقول (DNS) وبروتوكول الإنترنت (IP) والتحقيقات القائمة على استخبارات المصادر المفتوحة (OSINT). وقد نفذت اللجنة مجموعة من التدابير مثل حجب DNS، وحجب مواقع المرآة وعناوين IP المرتبطة بها، وفرض غرامات على انتهاك حق المؤلف، وتجميد الحسابات المصرفية المرتبطة بأنشطة القرصنة. كما تسلط المساهمة الضوء على أمثلة ناجحة لإنفاذ القانون في عام 2025، وتفيد بأن النهج الفريد الذي اتخذته ليتوانيا لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة عبر الإنترنت يمكن تكراره في ولايات قضائية أخرى.

\* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

## أولاً. مقدمة: لجنة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا

1. لجنة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا (اللجنة) هي الهيئة الوطنية المنظمة للخدمات السمعية البصرية. وتتمثل إحدى مهامها في مكافحة القرصنة الرقمية. ومنذ عام 2019، تعمل اللجنة على حماية حق المؤلف عبر الإنترنت. ويشمل ذلك تنفيذ حجب نظام أسماء الحقول (DNS)، يليه حجب مواقع المرأة المقرصنة وعناوين بروتوكول الإنترنت (عناوين IP)، وفرض غرامات على انتهاك حق المؤلف والحقوق المجاورة. وقد جمدت اللجنة الحسابات المصرفية المستخدمة في تحقيق أرباح من أنشطة القرصنة، وحذفت عناوين URL وأسماء الحقول وعناوين بروتوكول الإنترنت من محرك بحث Google، وأزلت الإعلانات من المواقع الإلكترونية المقرصنة (باستخدام منصة WIPO ALERT أيضاً)، وأوقفت خدمات التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت (IPTV) غير القانونية من منصتي Google Play و Apple Store.

2. وقامت اللجنة بحجب أكثر من 400 اسم حقل و 7,000 عنوان IP تم نشر محتوى محمي بحق المؤلف عليها دون موافقة أصحاب الحقوق. ومنذ عام 2023، فرضت اللجنة غرامات في أكثر من 250 حالة انتهاك لحق المؤلف. ولضمان فعالية عملية الحجب، طورت اللجنة نظاماً مركزياً وآلياً لحجب الحقول يقلل من احتمالية حدوث أخطاء بشرية. ويقوم النظام تلقائياً بتوزيع تعليمات ملزمة على مزودي خدمات الإنترنت (ISPs). وعندما تكتشف اللجنة انتهاكاً، مثل موقع "مرأة" لحقل مقرصن تم حظره سابقاً، يتم إرسال التعليمات في وقت واحد إلى جميع المزودين. وعندما تقرّر اللجنة تقييد النفاذ إلى أسماء حقول أو عناوين IP معينة، يتم تحميل تلك المعلومات إلى نظام مركزي. وفي غضون 20 دقيقة، تُحجب أسماء الحقول أو عناوين IP تلقائياً (أو يُلغى حجبها في الإطار الزمني نفسه).

3. وكان عام 2025 عامًا ناجحًا للجنة من حيث الإنفاذ: فقد تم اتخاذ عدة قرارات بشأن خدمات IPTV غير القانونية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) فرضت اللجنة غرامة قدرها 10,000 يورو على مزود خدمة الاستضافة UAB Melbikomas لانتهاكه عقوبات الاتحاد الأوروبي (EU)، بما في ذلك الاستضافة والبلث غير القانونيين لأكثر من 50 قناة رياضية.<sup>†</sup> وكانت تلك القضية أول قضية في ليتوانيا تستهدف مزود استضافة لقيامه بتوزيع محتوى غير قانوني. وعقب انتهاك في عام 2023، كشفت التحقيقات التي أجريت في عام 2025 عن استمرار استضافة محتوى ينتهك العقوبات.

(ب) أيدت محكمة فيلنيوس الإقليمية الغرامة البالغة 1,900 يورو التي فرضتها اللجنة على شركة UAB Consilium Optimum لتوزيعها برامج Go3 بشكل غير قانوني. وقد ثبت أن الشركة قامت بتوزيع برامج مثل Go3 Sport 2 و Go3 Sport Open و Go3 Sport Open على مشركيها بصورة غير قانونية. وفرضت اللجنة الغرامة بموجب المادة 122(3) من قانون المخالفات الإدارية في ليتوانيا، بشأن التوزيع العام غير القانوني لمحتوى محمي بحق المؤلف أو الحقوق المجاورة. وأيدت المحكمة الحكم في يونيو 2025، ورفضت استئناف الشركة، وأكدت أن إجراءات اللجنة كانت قانونية ومبررة.

(ج) فرضت اللجنة غرامة قدرها 3,100 يورو على فرد بموجب المادة 151(1) من قانون المخالفات الإدارية، بسبب عدم الامتثال للعقوبات الدولية، لانتهاكه عقوبات الاتحاد الأوروبي.<sup>‡</sup> وكان الفرد المعني قد وزع بشكل غير قانوني قنوات تلفزيونية محظورة عبر موقع إلكتروني، ضمن باقة تضمنت أكثر من 30 قناة رياضية ومحتويات أخرى من جهات بث خاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي.

وكانت إجراءات الإنفاذ تلك جزءًا من مهمة مستمرة لمنع إعادة إرسال محتوى محظور وضمان الامتثال للعقوبات الدولية في البلد.

## ثانياً. استخبارات المصادر المفتوحة: نهج حديث للتحقيقات الخاصة بانتهاك حق المؤلف

4. من بين التدابير التنظيمية التقليدية، طورت اللجنة مهارات في مجال استخبارات المصادر المفتوحة (OSINT) لتعقب الجناة عبر الإنترنت. وتُظهر التجربة أن الوسطاء عبر الإنترنت الذين يقدمون خدمات مثل الاستضافة، وشبكات VPN، والمعاملات المالية عبر الإنترنت، والخدمات السحابية، ومحللات DNS، هم في صميم التحقيقات الخاصة بانتهاك حق المؤلف. ولتتبع الانتهاكات الرقمية، تستخدم اللجنة أدوات مثل domaintools.com و oxyzlabs.io و epieos.com و Wireshark و SimilarWeb للمساعدة في تحديد الجناة وتقييم الأنشطة غير القانونية.

<sup>†</sup> <https://www.rtk.lt/en/news/rtcl-fines-hosting-provider-eur10-000-for-breaching-eu-sanctions>

<sup>‡</sup> <https://www.rtk.lt/lt/naujienos/lrtk-skyre-didziule-bauda-uz-es-sankciju-pazeidima>

5. كما ينظم مسؤولو اللجنة دورات تدريبية في مجال استخبارات OSINT للقضاة الوطنيين وقضاة الاتحاد الأوروبي وخبراء تكنولوجيا المعلومات والهيئات التنظيمية الوطنية والمدعين العامين والشرطة، أو يشاركون فيها. وترى اللجنة أن تبادل الممارسات الجيدة والمعرفة التقنية قد سهّل كثيراً مهمة تعقب الانتهاكات الرقمية.

### ثالثاً. انتهاك حق المؤلف بوصفه تهديداً هجيناً: تسرب البيانات الخاصة

6. توصلت اللجنة إلى أن القرصنة في ليتوانيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتسرب البيانات الخاصة. في وقت ما خلال عامي 2019 أو 2020، تعرضت خدمة بث الأفلام غير القانونية الليتوانية Filmai.in لخرق بيانات أدى إلى الكشف عن 645,000 عنوان بريد إلكتروني واسم مستخدم وكلمة مرور بنص عادي. وقاعدة البيانات المخترقة متاحة على الشبكة المظلمة.<sup>5</sup> وعندما يسجل مستخدم في موقع قرصنة، يتلقى مسؤولو الموقع بيانات قد تشمل عنوان IP، الذي يشير إلى موقع المستخدم، ومزود خدمة الإنترنت، وكلمات المرور، والأسماء المستعارة (أسماء تسجيل الدخول)، وعناوين البريد الإلكتروني، وأرقام الهواتف. وإذا كانت الخدمات مدفوعة الثمن، يترك المستخدمون أيضاً تفاصيل بطاقتهم المصرفية. ونظراً لعدم التزام مسؤولي مواقع القرصنة حتى بالحد الأدنى من متطلبات أمن البيانات، ناهيك عن انتهاكات حق المؤلف، فإن البيانات الشخصية للمستخدمين تنتهي في السوق السوداء، حيث تُباع أو تُوزع مجاناً. وتلك البيانات مفيدة للغاية، على سبيل المثال، للمحتالين الماليين، الذين يستخدمونها لاستهداف ضحاياهم. ولذلك يوجد أيضاً، بالإضافة إلى انتهاك حق المؤلف، خطر الاستخدام غير القانوني للبيانات الشخصية، والاحتيال، وسرقة الهوية. وقد تبين أن مسؤولين حكوميين سجلوا في موقع Filmai باستخدام عناوين بريد إلكتروني رسمية، مما أثار مخاوف أمنية، مثل احتمال النفاذ غير المصرح به إلى مؤسسات الدولة، أو التوقيع على وثائق، أو الرد على استفسارات السكان. والموقع محجوب الآن، لكن المعلومات الحساسة مثل كلمات المرور باتت متاحة للجمهور.\*\*

### رابعاً. انتهاك حق المؤلف بوصفه تهديداً هجيناً: التضليل الإعلامي

7. تراقب اللجنة موزعي القنوات التلفزيونية غير القانونيين عبر الإنترنت (IPTV)، الذين غالباً ما يعملون من دول معادية. ويتم ذلك من خلال أداة SimilarWeb، وهي عبارة عن أداة لتحسين محركات البحث تمكّن من إجراء مراقبة تلقائية لخدمات IPTV غير القانونية التي تحظى بأعلى معدل زيارات من قبل المستخدمين. ثم تجري الأداة تحليلاً يدوياً لأسماء الحقول وعناوين IP ووسطاء الإنترنت (مثل مزودي خدمات الاستضافة والبروكسيات وشبكات VPN) من أجل تطبيق الإجراءات المناسبة. وتشمل تلك القنوات وسائل إعلام خاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي لا تكتفي بنشر الدعاية والمعلومات المضللة فحسب، بل تبث أيضاً العديد من القنوات الوطنية والأحداث الرياضية الحية دون موافقة أصحاب الحقوق. وعند حجب البث بسبب انتهاك حق المؤلف، تحجب اللجنة أيضاً النفاذ إلى المعلومات المعادية (والعكس بالعكس)، وهي إحدى أساليب الحرب الهجينة.

### خامساً. الخلاصة

8. منذ عام 2020، طورت اللجنة إطاراً قانونياً وطنياً قوياً وقدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة عبر الإنترنت. ونظراً للوضع الجيوسياسي للبلد وتاريخها في الممارسات القانونية المتعلقة بانتهاك حق المؤلف، طورت اللجنة نهجاً مميزاً للتعامل مع تلك الانتهاكات يمكن أن يكون نموذجاً للسلطات الوطنية الأخرى وأصحاب الحقوق.

[نهاية المساهمة]

§ Have I Been Pwned (2026). Filmai.in Data Breach. متاح على <https://haveibeenpwned.com/Breach/FilmaiIn>.

\*\* Jokubaitis, Marius (February 20, 2021). Kaip rodo nutekinti „Filmai.in“ duomenys, piratinėje svetainėje naudodami Seimo ar ministerijų el. adresus registravosi ir valdžios atstovai. LRT

متاح على <https://www.lrt.lt/naujienos/lietuvoje/2/1348778/kaip-rodo-nutekinti-filmai-in-duomenys-piratinėje-svetainėje-naudodami-seimo-ar-ministerijų-el-adresus-registravosi-ir-valdžios-atstovai> (باللغة الليتوانية فقط).